



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تعميم رقم (253/2022)

إلى كافة المصارف العاملة في فلسطين

التاريخ: الأربعاء، 12 تشرين الأول، 2022

الموضوع: أسلوب جرمي

تهيب سلطة النقد بالمصارف بضرورة أخذ إجراءات الحيطة والحذر لتفادي أسلوب جرمي يهدف إلى الاحتيال والنصب على المواطنين وسرقة أموالهم، حيث يتلخص ذلك الأسلوب على النحو التالي:

1. يتم التواصل مع بعض المواطنين عبر وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي من أشخاص مجهولين ينتحلون صفة شركات أو محال تجارية تدعوهم لشراء بضائع وخدمات بمبالغ زهيدة أو بالتقسيط الميسر، وعلى سبيل المثال: شراء أثاث أو أجهزة خيوية وإلكترونية.

2. يقوم المحتالون بإرسال طلب دفع إلكتروني للضحية باستخدام "طلب دفع لتاجر" عبر تطبيق المحفظة الإلكترونية، ومن ثم يليه استلام الضحية رمز تحقق (OTP) لغرض تزويده للمحتال لغايات استكمال تنفيذ عملية الدفع الإلكتروني، حيث يقوم المحتال باستغلاله للحصول عليه بذريعة أنه رمز خاص بتأكيد طلب الشراء.

3. فور قيام المحتال بإدخال رمز التحقق يتم تغذية محفظته الإلكترونية بقيمة طلب الدفع المرسل للضحية، ومن ثم يتم استغلال الأموال في تسديد مشتريات وشحن رصيد هاتف أو السحب النقدي من خلال أحد الوكلاء أو التحويل من المحفظة للحساب البنكي له.

وحرصاً من سلطة النقد على الحفاظ على أموال المواطنين ومحاربة أساليب الاحتيال، وبهدف الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإننا نؤكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية:

1. توعية وتحذير العملاء والمواطنين بالأسلوب الجرمي المستخدم، ونشر نشرات توعوية بالخصوص لدى الوكلاء الرئيسيين والفرعيين وعبر وسائل التواصل الاجتماعي للمصرف.

2. تزويد العملاء برسالة نصية مجانية عند تنفيذ العمليات المالية على محافظهم الإلكترونية.

3. توفير آليات وقنوات لاستقبال بلاغات العملاء عند تعرضهم للاحتيال.

4. اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المحتالين وفقاً لأحكام القرار بقانون رقم (39) لسنة

2022، وتوجيه العملاء الضحايا لتقديم شكوى لدى وحدة الجرائم الإلكترونية في النيابة العامة.



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

5. وضع التدابير والضوابط اللازمة لوقف التعامل مع الأشخاص المحتالين، وبما يشمل تجميد أرصدة محافظهم الإلكترونية، وإدراجهم على قوائم الحظر الداخلية للمصرف.
 6. رقابة التحويلات التي تتم بين المحافظ الإلكترونية لعملاء الضفة الغربية وقطاع غزة.
- مؤكدین على ضرورة تزويد قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدينا خلال أسبوع من تاريخه بالإجراءات المتخذة للالتزام بمتطلبات البنود أعلاه، وبما يشمل نشر التوعية بالخصوص عبر وسائل التواصل الاجتماعي للمصرف ولدى الوكلاء الرئيسيين والفرعيين.

مجموعة الرقابة

سلطة النقد الفلسطينية